وعنده

المبتدأ هو والفعل أبا مدح ونحوه لأجل أن يعينهم انطلابا لا غير وأما خفض الرحيم
على التبعية فبين بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قيل
إن ينصب الرحمن أو يرتفعا ، فالجر في الرحيم قطعا منعا ،
وعلل المنع بأمور منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي ومنها أن العرب
كانت إذا أتبعت وجها لم تخرج إلى غيره مع البيت بوجه واقتصر الشلوبين
إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد ، إليه بوجه آخر الدهر تقبل ،
والحاصل أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع جر الأول مع جر
الثاني أو نصبه أو رفعه رفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه نصب
الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه الجائز منها سبع والممنوع منها
اثنان كما علمت ثم إن الباء في بسم حرف جر والربط فلا بد لها من متعلق
وفي الجمل وكل حرف جر بالفعل علق ، أو اسم كمشبه الفعل حيث تقررا ،
وظاهره أن الذي يتعلق إنما هو حرف الجر وحده ومذهب الجمهور أن الذي يتعلق الجار
والمجرور معا لأن حرف الجر معناه في غيره والعامل الذي يتعلقان به محذوف اتفاقا
من البصريين والكوفيين ثم اختلفوا في تقديره اسما أو فعلا خاصا أو عاما مؤخرا
أو مقدما فقال الكوفيون يقدر نحو أبتدئ فيكون العامل المحذوف فعلا مقدما
وبسم في محل نصب متعلق به وقال البصريون يقدر نحو ابتدائي اسما مصدرا
مبتدأ ورجح الأول بأن الأصل في العمل للأفعال وبأن تقديره فعلا نظرا لتعبير [illegible]
والاسم بتعبير النحويين والنحو [illegible] بالمقام ورجح الثاني بتقديم الاسم والمختار
أن العامل يقدر مناسبا للعمل الذي شرع فيه فإذا أردت الاستعانة على القراءة
مثلا قدرت أقرأ وإذا أردت الاستعانة على الأكل قدرت آكل وعلى الشرب أشرب
وهكذا وإنما اختير تقديره خاصا لأمور منها أن التصريح بالعامل لم يسمع إلا
مناسبا لما سبقت التسمية له كما في قوله تعالى اقرأ باسم ربك وكوضعت
في قوله عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي ومنها أنه لو قدر ابتدائي عاما في
كل موضع ابتدئ كما يقتضيه حديث كل أمر ذي بال لا يبتدأ الخ لأوهم أن التبرك
مطلوب في ابتداء الأمر مع أنه مطلوب ابتداء ووسطا وانتهاء والراجح أن

يقدر

يقدر مؤخرا عن الرحيم لأن تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على ما قيل
في قوله تعالى إياك نعبد إذ المعنى لا نعبد إلا إياك ويكون في البداءة بالبسملة
الرد على المشركين الذين كانوا يبتدئون باسم اللات والعزى وقدم العامل في اقرأ
باسم ربك لأنها أول آية نزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة أهم وقيل هو
متعلق باقرأ الثاني ومعنى اقرأ الأول أوجد القراءة ولا يقدر العامل بين اسم
والله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم لما في الأول من الفصل بين
المضاف والمضاف إليه ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع ولما في الثالث من الفصل
في التابعين ولا يجوز شيء من ذلك عند الجمهور والباء في بسم قيل للاستعانة
وحقيقتها هي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم
وقد رد بأن الأمر لما كان لا يعتد به شرعا إذا لم يبتدأ باسمه [illegible] وقيل
للمصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو
اهبط بسلام أي مع سلام أو في حال كونك مسلما ورجح كونها للمصاحبة بأمور
منها أن باء الاستعانة هي التي يصح إسناد الفعل لمصحوبها على الفاعلية
مجازا نحو كتبت بالقلم فيقال كتب القلم وفي بسم لا يصح ذلك ومنها أن
الاستعانة أن اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها وفيه من سوء
الأدب ما لا يخفى ومنها أن باء المصاحبة أكثر استعمالا عند العرب ومن الوجوه
كلمات [illegible] ومن دلالة الباء التفخيم والتعظيم لأنها من الكتاب الله
العظيم وقيل إنها عوض من ألف اسم المحذوف كما يأتي وأما اسم فأو العاصم
فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو لأنه رفعة لما هو سمة له
السين ضما مع سكون الميم لكثرة استعماله في كلام العرب [illegible]
كبرد [illegible] ونقلت سكون الميم إلى السين قبلها لأجل أن تتوصل إلى الابتداء فهمزة
الوصل لتكون عوضا من اللام الكلمة المحذوفة وإن كانت [illegible] وقد رد هذا بأنه
المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة إلى محل السكون لا العكس [illegible]
[illegible] السين نقلت للميم [illegible] ساكنة فأتي بهمزة الوصل وقال
الكوفيون إنه مشتق من السمة وهي العلامة وأصله وسم حذفوا الواو

السين